

الحكم على الشيء فرع عن تصوّره

للعلامة الشيخ

محمد أمان الجامي

رحمه الله

أحييكم بتحية الإسلام وهي السلام، فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته.

المحاضرة عنوانها الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوّره عبارة عن مناقشة وتصحيح لبعض الأخطاء التي وردت في محاضرة استمعتُ إليها بواسطة شريط، والمحاضرة أُلقيت في بعض الجهات من الجهة المجاورة، وصاحب المحاضرة حكم على أشياء كثيرة وتحدث عن حقائق قبل أن يتصورها ويفهمها، بعد أن استمعت إلى المحاضرة رأيت أنه من واجبي وواجب أمثالي التنبيه على تلكم الأخطاء وتصحيح ما أمكن تصحيحه، لذلك سجلت بعض النقاط، وعنونت لهذا اللقاء بهذا العنوان إشارةً إلى أن المحاضر تحدث عن حقائق لم يتصورها.

فأقول وبالله التوفيق:

الحمد لله، وصلاةً وسلاماً على رسول الله، وعلى آله وصحبه، وبعد:

في بعض الأيام الماضية القريبة وردني شريطٌ غريب يحمل محاضرةً غريبة، إنه من الكويت، وإنه من إسماعيل الشطي رئيس تحرير مجلة المجتمع، والمحاضرة المذكورة أُلقيت أمام جمعٍ غفيرٍ في مسجدٍ جامع من مساجد مدينة الكويت، وقد تحدث فيها المحاضر عن نقاطٍ كثيرة ومختلفة، تحت عنوان التطرف والتفرق، ويمكن حصر تلك النقاط في الآتي:

تحدث المحاضر عن تطرف الخوارج وتفرقهم.

وتطرف الشيعة وتفرقهم وبعض عاداتهم. وقد أجاد في تلك النقاط ما شاء الله أن يجيد، فنشكره على ذلك.

ثم استعرض المحاضر جماعةً تُعرف بجماعة المهجرة والتكفير وتحدث عنهم حديث من عاشرهم وخالطهم، وخص من سماه رئيسهم شكري بالحديث، وتحدث عن أفكاره الشاذة التي تدل على نوعٍ خطيرٍ من أنواع الجهل وهو الجهل المركب، ولم ينسَ جهيمان وأتباعه، ولكنهم زنادقة في وصفه، حيث مدحه وذمه في وقتٍ واحد، بل وصفه بأنه مجتهد، وجهيمان لم يبلغ درجة الاجتهاد ولم يقاربا ولا شكري الذي قبله، بل كلاهما أقرب إلى الجهل منهما إلى العلم، ولكنك حبك للشيء يعمي ويضل كما يقولون.

ثالثاً: تحدث عن التقليد وهو بيت القصيد عنده، ووصفه بأنه سنةٌ قديمةٌ ومعروفة لدى القرون الثلاثة المفضلة، هذه النقطة من النقاط القصيرة التي لم يُوفق فيها المحاضر، عفا الله عنه، فننصح الأخ أن يدرس حياة الأئمة الأربعة، وما نصحوا به تلامذتهم وأصحابهم ليجد أنهم كلهم نصحوا تلامذتهم وأصحابهم بعدم التقليد، وأن يأخذوا من حيث أخذوا، وأنهم بشرٌ. لا يُوحى إليهم، يقولون اليوم قولاً ثم يرجعون عنه غداً، هذه العبارة منقولة عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله، وأن الواجب اتباع هدي رسول الله عليه الصلاة والسلام، وأي طالب علمٍ اطلع على قول إمامٍ من الأئمة وعرف أنه مخالف لقول رسول الله عليه الصلاة والسلام فالواجب عليه أن يترك قول ذلك الإمام لقول رسول الله عليه الصلاة والسلام، هذا ما كان عليه سلف هذه الأمة والقرون المفضلة، ولا يعرفون للتعصب المذهبي معنىً أبداً، ولم يصل إلى خلدتهم، ولا يرون أحداً يجب اتباعه والتأسي غير رسول الله عليه الصلاة والسلام، والغريب من أمر المحاضر أنه تناقض في هذه النقطة حيث سمعته في غير مرة في محاضراته تلك وهو يقول: لا يرى التعصب المذهبي ولا يدعو إليه، والتناقض صفةٌ لازمةٌ لكل من يخطب على غير منبره أو يمد يده إلى مائدةٍ إلى مائدةٍ لا تنال غايته القصيرة، وكان الواجب على الشطي إذا أراد أن يتحدث عن مثل هذه النقاط أن يرجع إلى الذين درسوا الإسلام بتوسعٍ على أساس فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون، ومنهم أولئك النخبة من خريجي كلية الشريعة وكلية الدعوة وأصول الدين، الذين كان الشطي يسخر منهم وقد نفع الله بهم البلاد والعباد، ولو لم يرض عنهم الشطي.

ومن التناقض الذي وقع فيه الأخ الشطي أن موضوع محاضراته ذم التطرف والتفرق، فإذا هو يدعو إلى أسباب التفرق، فيقع هو نفسه في التفرق، وذلك أولاً ذكر الشطي في مقدمة محاضراته أن المراد بالمسلمين جماعةٌ معينةٌ وليس مراده جميع المسلمين، وفي أثناء المحاضرة انتقد هذا المفهوم وذمه عند ما كان يتحدث عن شكري وأتباعه وجهيان وأشياعه، وهذا نوعٌ من التناقض؛ لأن المفهوم الذي يُذم إذا صدر من شكري وأمثاله يجب

أن يُذم إذا صدر من الشطي إن كان هناك إنصاف والإنصاف من الإيثار، ومن الإنصاف أن تجر باب شكري كما تجر باب الشطي سواءً بسواء، سلباً وإيجاباً.

ثانياً: يدعو الشطي المسلمين إلى أن يتفرقوا أربع فرق، بدعوى وجوب تقليد الأئمة الأربعة، وفي الوقت نفسه يزعم أن السلفيين الذين يسميهم اللامذهبيين هم الذين يفرقون صفوف المسلمين، وهذا تناقضٌ مشروحٌ لا يحتاج إلى شرح، سأل الله. وموقف السلفيين معروفٌ ودعوتهم واضحة لا غموض فيها، وهي تعني تجريد المتابعة لرسول الله عليه الصلاة والسلام، وأن مصدر التلقي يجب أن يكون موحدًا لجميع المسلمين، ألا وهو الوحي كتابًا وسنة، مع احترام أئمة المسلمين الأربعة وغيرهم، والترحم عليهم، والاعتراف بفضلهم، لأن الله تعالى حفظ لنا الشريعة على أيديهم بعلمهم وتعليمهم وجهادهم ودعوتهم إلى هدي رسول الله عليه الصلاة والسلام، وهم مجتهدون فيما لا نص فيه، فإن أصابوا فلهم أجران أجر الاجتهاد وأجر الإصابة، وإن أخطأوا لهم أجر الاجتهاد، لأنهم بمثابة الحكام والقضاة؛ إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجرٌ واحد، كما ثبت ذلك في السنة الصحيحة، هذا موقف السلفيين من الأئمة الأربعة، وتلكم دعوتهم واضحة لا لبس فيها ولا غموض.

ومما يجدر التنبيه عليه هنا أن الأخ الشطي ليس وحيد دهره أو فريد عصره في دعوته إلى وجوب التقليد، بل له سلفٌ في دعوته هذه بشكلٍ أفضع، إذ ينتهي بعض المتأخرين من المؤلفين أن تقليد أحد الأئمة الأربعة واجب وجوباً في الوقت الذي لا يجوز تقليد غيرهم من الأئمة، إذ يقول صاحب جوهرة التوحيد: فوجب تقليد حبرٍ منهم *** كذا حكى القول بلفظٍ يُفهم، هذا ما قاله الناظم، وأما ما قاله الشارح وهو إبراهيم البيجوري الشافعي فهو أسوأ مما قاله الناظم؛ إذ زاد الطين بلةً وركب الصعب وقال شططاً وأعلن بذلك كله عن سوء تصوّره في مسألة التقليد، حيث يزعم أنه لا يجوز تقليد غير الأربعة ولو كان من أكابر الصحابة -هكذا بالحرف الواحد-، وهذا الكلام لو حُل تحليلًا لا تجد له طعمًا ولا ريحًا، وهو كلامٌ مرفوضٌ شرعًا وغير مستساغٍ أصلاً. وتوضيح ذلك كالآتي:



أولاً: الوجوب حكمٌ شرعيٌّ وهو ما شرعه الله وأمر به أمرًا جازمًا في كتابه، أو فيما أوحى إلى رسوله عليه الصلاة والسلام، لأن الله وحده هو المشرع، ورسوله المصطفى هو المبلغ شرعه، وقد اختاره الله لهذه المهمة؛ مهمة التبليغ، وليس فيما بلغه رسول الله عليه الصلاة والسلام وجوب تقليد أحدٍ من الناس سلفًا وخلفًا. إذا بأي كتابٍ وبأية سنةٍ وجب تقليد أحد الأئمة الأربعة رحمهم الله في الوقت الذي لا يجوز تقليد غيرهم ولو كان المقلد أبا بكرٍ وعمر وعلي وعثمان؟

ثانيًا: كان يعيش في عصر- تابعي التابعين أربعة من الأئمة، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في حقهم: إنهم أئمة الدنيا في عصر- تابعي التابعين؛ وهم مالكٌ بالحجاز والأوزاعي بالشام، والثوري بالعراق، والليث بن سعد بمصر.. وهنا سؤال يطرح نفسه ولا يمكن رده بحال وهو: ما هو الدليل الشرعي الذي اختار الإمام مالكًا دون الأئمة الثلاثة الآخرين لهذا الوجوب؟ وما هو المسوغ العقلي لهذه التفرقة؟ ولا أظن أن أحدًا يملك الجواب على هذا التساؤل، والأئمة الأربعة في تصور البيجوري بمثابة رؤساء الأحزاب المتنافسين على الزعامة، ولكل حزبٍ دستوره وشروطه، يجب على أتباعه التزامها، فمن كان متميماً إلى حزب مالكٍ مثلاً لا يجوز له الانخراط في حزب الشافعي إلا بعد الاستقالة من حزب مالك، وهكذا دواليك إلى آخر الأحزاب، ويشهد لما ذكرنا ذلكم الجدل الذي يقول فيه البيجوريون حيث يناقشون مسألة وجوب التقيّد بمذهبٍ معين أو جواز الانتقال من مذهبٍ إلى مذهب، قال إبراهيم البيجوري في جملة ما قال: قال بعضهم لا يجب تقليد واحدٍ بعينه بل له أن يأخذ فيما يقع له بهذا المذهب تارةً وبغيره أخرى، فيجوز أن يصلي صلاة الظهر على مذهب الإمام الشافعي وصلاة العصر- على مذهب الإمام مالك.. وهكذا، هل سمعتم أو قرأتم حديثاً شيقاً كهذا؟! هل صفة الصلاة عند الإمام الشافعي تختلف عن صفة الصلاة عند الإمام مالك رحمهما الله؟ اللهم إلا إذا أراد مسألة وضع اليد اليمنى على اليسرى فوق الصدر، علماً بأن حديث وضع اليمنى على اليسرى فوق الصدر قد رواه مالكٌ في الموطأ، فنستطيع أن نقول أن مذهبه هو القبض لا الإرسال، والإرسال إنما هو

مذهب بعض أتباعه كابن قاسم مثلاً، وعلى فرض أن الإمام مالكا أرسل ولم يقبض قط لعذرٍ أو لغير عذر يقال إن الحجة فيما رواه لا فيما رآه، وهذه قاعدةٌ تقال حتى في حق صحابيٍ روى حديثاً وعمل بخلافه.

وعلى كلٍ فإن تصوّر البيجوري وضع الأئمة في غاية الغرابة، وليس أغرب منه إلا قول الشطي: إن التقليد سنةٌ وإن توحيد الأسماء والصفات بدعة.

وهذا المفهوم البيجوري والذي تمسك به بعض المثقفين من الأنصاف الذين لم يدرسوا الإسلام دراسةً يفرقون بها بين السنة والبدعة، وفي مقدمتهم مجموعة الشطي، وقد طغت هذه البدعة التعصب المذهبي الذي سباه الشطي سنةً، طغت في فترةٍ من فترات التاريخ، بل في وقتٍ قريبٍ في عاصمةٍ من عواصم المسلمين (دمشق)، وفي مسجدٍ عتيقٍ من مساجدهم، المسجد الأموي، حتى اتخذ فيه لكل مذهبٍ مصلىً يخصه على شكل محراب، كما أخبرني بذلك بعض الثقات من أهل العلم، وإذا حان وقت صلاةٍ من الصلوات الخمس تفرق الناس على هذه المحاريب الأربعة، فيؤدي كل إمام مذهبٍ الصلاة بأتباعه وأهل مذهبه في المحراب المخصص له، قلت: ولا تخلو الحال أصلاً عند أداء الصلاة من الآتي:

أولاً: أن يحضر أئمة المذاهب الأربعة معاً في لحظة إقامة الصلاة، فيشرعون في الصلاة معاً، كل إمامٍ في محرابه يصلي بقومه؛ ومعنى ذلك أن تقام صلاة الجماعة في وقتٍ واحد في مسجدٍ واحد في أماكن متعددة، والمصلون كلهم على دينٍ واحد.

الصورة الثانية: أن يصل الأئمة الأربعة إلى المسجد متفرقين لا مجتمعين، بأن يحضر مثلاً إمام الحنابلة أو الشافعية في أول وقت صلاة الفجر، فيبادر فيصلّي بقومه في أول الوقت، ثم يصلي المالكي، وأخيراً يأتي الحنفي وقد انتشر ضوء الفجر ليجد قومه جلوساً ينتظرون، إذ لا يجوز لهم أن يصلوا خلف حنبلٍ أو مالكيٍّ أو شافعيٍّ، فيصلّي بهم على مذهبه، هذه هي القسمة العقلية.



وهنا يحق لي أن أقف وقفةً لأسأل: ولو أن رجلاً أجنبياً غير مسلم يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً شاهد هذا الواقع الفوضوي ثم سئل عن انطباعاته، يا ترى ماذا يكون جوابه؟ في تصوري يكون جوابه إن كان واعياً أن يقول: هذه مللٌ أربعةٌ في داخلِ ملّةٍ واحدةٍ وهي ملّة الإسلام.

وبعد:

إن هذه المهزلة وهذا التمزق في صفوف المسلمين على حساب التقليد وهذه الصور المشوهة للإسلام، إن هذه المعاني هي التي ينهى عنها الدعاة السلفيون الذين ساهم الشطي اللامذهبيين، فليُفهم الموضوع جيداً لئلا تنخدعوا بجعجعة دعاة التعصب، هذا وقد مر على المسجد الحرام واقعٌ كهذا أو ما يشبه هذا الواقع تقريباً قبل العهد السعودي الذي يعتبر بحق عهد الإصلاح والتصحيح والدعوة إلى وحدة الصف، وقد حضرت موسم حج سنة ١٣٦٩ وشاهدت المقامات الأربعة للأئمة الأربعة موزعةً في المسجد الحرام، إلا أن المصلين يصلون خلف إمام واحد يقف أمام الكعبة كما هو الحال اليوم، ولكن جاهلية التعصب كانت تجذب الحجاج وتوزعهم على هذه المقامات الأربعة للتجمع حولها والجلوس تحتها، كل مجموعة تحت مقام إمام مذهبها، أو في مكانٍ قريبٍ منه على الأقل، إلى أن أزيلت تلك المقامات، وبحقٍ تعد إزالتها حسنةً من حسنات الحكومة السعودية الموفقة التي قضت على كثيرٍ من أسباب تفرق المسلمين، في الوقت الذي سعت ولا تزال تسعى في تقريب صفوف المسلمين بل في توحيد صفهم، أثابها الله وتقبل منها.

ومن أمثلة ذلك هذه الجامعة الإسلامية التي نعيش فيها الآن، والتي استطاعت بتوفيق الله أن تجمع نخبةً من شباب المسلمين من أقطار الدنيا على دراسة منهجٍ موحد في الأحكام الفقهية، وشاهدوا لأول مرةٍ منهجاً جامعياً يدرس المذاهب الأربعة مع مناقشة أدلتها وترجيح ما يشهد له الدليل، بحيث لا يكون فضلٌ لمذهبٍ على مذهبٍ آخر، إلا بموافقة الدليل من كتابٍ أو سنة، كما شاهدوا لأول مرةٍ عقيدةً تؤخذ من الكتاب والسنة رأساً دون التفاتٍ إلى علم الكلام وفلسفته وتعقيداته، ذلك فضل الله علينا بحمد الله.

ثالثًا: أما بالنسبة للخلفاء الراشدين فليس الأمر كما زعم البيجوري في عدم تقليدهم، حيث إن الأخذ بأقوال الخلفاء الراشدين وأفعالهم لا يعد تقليدًا، بل إن ذلك يعتبر سنةً نبويةً إذ يقول الرسول عليه الصلاة والسلام: **«عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي.. الحديث»**. ثم إن هذا الهذيان الذي تجدونه في حاشية البيجوري وأمثاله هو الذي يقصده الشطي من قوله: إن التقليد سنةٌ قديمةٌ ومعروفةٌ، هكذا ينخدع من لا يفرق بين التمرة والجمرة، رزقنا الله وإياه وإياكم البصيرة في ديننا.

رابعًا: دعوى الشطي أن السلفيين لا ينكرون على الحكام الذين يحكمون بغير ما أنزل الله بل همهم الوحيد توحيد الأسماء والصفات، هذه من إحدى الكُبر؛ وهي سخريةٌ جريئةٌ كما ترون، ثم زعم الشطي مرةً خامسةً أن السلفيين لا يشجعون المجاهدين الأفغانيين وأمثالهم ولا يتعاونون معهم، هكذا زعم الشطي.

وبعد:

إن هذه النقطة والتي قبلها يبدو أنهما سيقتا لغرضٍ معين، لذا نستحسن أن نقف عندهما وقفةً غير قصيرة لتساءل بعض التساؤلات؛ ماذا يعني الشطي بهاتين النقطتين؟ وإلام يهدف؟ ولماذا هبط هذا الهبوط مستواه وعلى حساب من؟

والذي يبدو لي -والله أعلم- إن هدف الشطي وغرضه من هاتين النقطتين هو محاولة إثارة شعور المسلمين ضد الدعاة السلفيين، وإفساد سمعتهم عالميًا، وهو يعلم علم اليقين أن موقفه شبيهٌ بموقف إخوة يوسف، الذين اتهموا الذئب المسكين بأنه متورطٌ في دم يوسف والذئب بريء، ووقفوا من أخيهام ذلك الموقف المعروف، وسببوا لوالدهم ذلكم الحزن الطويل، كل ذلك لغرضٍ رخيصٍ وهزيل وهو أن يخلو لهم وجه أبيهم، ومثل هذه المحاولة الرخيصة كان المفروض أن يترفع عنها الشطي وأمثاله ولا يتورطوا فيها، ولكن قدر الله وما شاء فعل.

والمحاولة تدل على أنه في تلك اللحظة غابت عنه مراقبة الله تعالى، فنسي. أن الله مطلعٌ على قصده ونيته وما تكنه نفسه، ولذا لا تكاد تقع مثل هذه المحاولة ضد دعاة الإسلام

المعروفين بغيرتهم الإسلامية من شخصٍ لديه تقديرٌ للمسؤولية، ولكن الغفلة عن الله تعمل عملها إذا تمكنت من المرء، والله المستعان.

ثم إن الشطي يعلم إن السلفيين حريصون على تصحيح مفاهيم كثيرة للعوام وأشباه العوام في باب العقيدة والعبادة وغيرهما، ولا يدخرون وسعاً في ذلك، نصحاً منهم لعباد الله والنصح واجب، لأن من عرف الله حق المعرفة وسلمت عقيدته من التعصب لغير الله وآمن بأسمائه الحسنی وصفاته العليا دون إلحادٍ أو تحريف، فحقق العبودية لله تعالى، سهل عليه القيام بالواجبات والفرائض الأخرى في الإسلام، لأنه قد وضع حجر الأساس لسيره إلى الله، ومن لا فلا، هذه دعوة السلفيين موجهةٌ إلى جميع الناس حكماً ومحكومين دون تفريقٍ بين طائفةٍ وأخرى أو جماعةٍ وأخرى، بل هم يدعون الجميع إلى الإيمان الصحيح، وإلى نقض ما علق بالإيمان والعقيدة من أتربة الجاهلية وغبارها، لتقوى علاقتهم بربهم وخالقهم، وإلى التقيد بالإسلام وحده في جميع مجالات الحياة، ويرون أن التحاكم إلى غير ما أنزل الله هو نوعٌ من عبادة غير الله تعالى، وأن أولئك الذين سمو أنفسهم رجال التشريع الذين يخللون ويحرمون دون الرجوع إلى تحليل الشرع وتحريمه إنما هو طواغيت نصبوا أنفسهم أرباباً ومعبودين من دون الله، كما قال الله تعالى في علماء أهل الكتاب وعُبادهم مع أتباعهم: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، علماً بأنهم لم يركعوا لهم ولم يسجدوا ولكنهم اتبعوهم في التحليل والتحريم، كما جاء ذلك في السنة الصحيحة، ومن سموهم رجال التشريع يقومون بالوظيفة نفسها، إذا فالكل أربابٌ من دون الله.

فكيف يُتهم دعاةُ هذه دعوتهم بعدم الاهتمام بشؤون المجاهدين وهم من المجاهدين؟! وأنهم لا ينكرون الحكم بغير ما أنزل الله؟ سامح الله الشطي.

ثم أخذ الشطي يتخبط خبط الناقة العشواء يصعد ويهبط، ينفي ويثبت، يدعي العلم ويعلن الجهل، لغياب التصور الصحيح عنه في بابٍ عظيمٍ من باب العلم والإيمان والمعرفة

وهو باب الأسماء والصفات الذي لا اجتهاد فيه ولا استحسان، بل لا يُتجاوز فيه الكتاب والسنة.

حقاً إن الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوّره، وهذه الكلمة أصدق كلمةٍ قالها المنطقيون، أو من أصدق كلامهم؛ إذ تشهد لها في الجملة نصوص من الكتاب والسنة، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النحل: ١١٦]، وقوله عليه الصلاة والسلام في آخر حديثٍ طويل: «ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليسكت»، وفي رواية البخاري: «أو ليصمت»، رواه الجماعة.

وقد شطّ الشطي حين زعم أن توحيد الأسماء والصفات بدعة، وهي مبالغةٌ جريئةٌ لم تقدر الله حق قدره، وكأن الشطي يريد أن يأتي بما لم تأت به الأوائل، ثم أراد أن يهدي بعض النفوس التي قد تثور من هذا التعبير المتهور فبادر قائلاً: هذا قول ابن حزم، ولا يدري الشطي المسكين أن ابن حزم ليس بحازمٍ في مبحث العقيدة كما هو حازمٌ في الفقهيات مع ضرورة التحفظ في أدلته حتى في الفقهيات.

هكذا ظهر الشطي على المجتمع في ذات ليلةٍ ليجعل التقليد سنةً معروفةً عند القرون المفضلة كما زعم، ويجعل توحيد الأسماء والصفات بدعةً منكراً وهو أصلٌ من أصول الدين، الذي يتوقف عليه معرفة الله تعالى التي هي غاية مطالب العباد، وقد تعرف الله إلى عباده بأسمائه وصفاته، وآلائه مع آياته الكونية؛ وفي كل شيءٍ له آيةٌ تدل على أنه واحد.

حضرني وأنا أكتب هذه السطور كلامٌ عظيمٌ قاله إمامٌ جليلٌ من أئمة المسلمين وهو شيخ الإسلام ابن تيمية، وقال: وقد قال الناس أكثر ما يفسد الدنيا نصف متكلمٍ ونصف متفقه ونصف متطبب ونصف نحوي؛ هذا يفسد الأديان، وهذا يفسد البلدان، وهذا يفسد الأبدان، وهذا يفسد اللسان. ما أصدق هذا الكلام لأنه كلام الداعية المجرب، وقد خالط الناس على اختلاف طبقاتهم وتفاوتهم في الفهم والإدراك، ناظر العلماء فأفحمهم في كل



بابٍ من أبواب العلم والمعرفة، وخاطب الأنصاف وخبرهم وعرف آفتهم وضررهم على المجتمع، في دنياهم ودينهم وعقيدتهم، بل حتى على أبدانهم وألستهم ولغتهم. وقديماً قيل: اسأل مجرباً ولا تسأل طبيباً، وطالب العلم الذي يستطيع إذا قرأ كلام عالم من العلماء أن يزن ما اطلع عليه وقرأه بميزان الكتاب والسنة، وكان هدفه الوصول إلى الحق ونصرة الحق ودعوة الناس إلى الحق لا يقع في مثل هذا التناقض، ولا يجروء على الله وعلى كتابه مثل هذه الجرأة لأن العلم يورث صاحبه مراقبة الله تعالى ومحاسبة النفس في كل ما يقول أو يفعل.

وقد خص الشطي -سأحه الله- صفة اليد لله تعالى بمزيدٍ من الكلام من بين سائر الصفات، وبالغ في نفيها، في الوقت الذي ينفي فيه علمه بتوحيد الأسماء والصفات عامةً وصفة اليد خاصة، وقال غير مرة في محاضراته: أنا لا أعلم هذا التوحيد -يعني توحيد الأسماء والصفات-، ثم أخذ يسأل الحضور سؤال استنكارٍ وبأسلوبٍ ساخر غير لائق بل يتنافى وتقدير الله حق قدره، حيث يقول: هل تعلمون أن لله يداً؟ هل سمعتم من آبائكم أن لله يداً؟ سبحان الله! ما أجراً هذا المسكين على ربه السميع الحليم؟! نحن لا نختلف معه في أنه لا يعلم، ولكن لماذا يدعو إلى الله مع جهله الذي يعترف به؟ ولماذا ينكر على من يعلم إذا كان لا يعلم هو؟ ولماذا يسخر من العلماء؟ هلا تواضع ليتعلم على خريجي كلية الشريعة ولديهم علمٌ ومعرفةٌ في هذا الباب وغيره، وكيف استساغ الشطي أن يتحدث عن الله وعن صفاته بأسلوبه اللامسؤول؟ هلا استحيا من الله وهو يتحدث عنه سبحانه بلا علم ولا هدى ولا كتاب منير؟

يحدثنا التاريخ أن رجلاً سأل الإمام مالكا عن كيفية استوائه تعالى على عرشه، حيث قال: (الرحمن على العرش استوى) كيف استوى؟ فاندش الإمام مالك من هذا السؤال، كيف يتجرأ على الله هذا العبد المسكين الذي يعجز عن معرفة كيفية بعض مخلوقات الله ثم يسأل عن كيفية استواء الله تعالى على عرشه، فأطرق مالك رأسه إلى أن تصبب عرقاً حياً من الله، ثم رفع راسه فقال: "الاستواء معلومٌ والكيف مجهول، والإيمان به واجب،

والسؤال عنه بدعة، ثم أمر بإخراج السائل من مجلسه لأنه مبتدع"، هكذا سئل مالك وهكذا أجاب، بعد تلك الحالة التي طرأت له، ولو قارنا بين موقف صاحب مالك وأسلوبه في سؤاله وبين موقف صاحبنا الشطي وأسلوبه الساخر لوجدنا موقف الشطي أسوأ وأسلوبه أبعد من الحياء والأدب، وإذا كنا قد تأكدنا أن آفة أخينا إسماعيل الشطي أنه لم يترك هذا المبحث وليس لديه أدنى إلمام، فالواجب علينا أن نسعفه بهدية نرجو أن تكون مقبولة لديه، وهي عبارة عن درس موجز في توحيد الأسماء والصفات، فأرجو أن يتقبلها بقبول حسن، ويفرح بها، لعل الله ينفعها بها، إن خلصت النية وحسن القصد.

وإليك أيها الأخ ما يفتح الله علينا بالسطور الآتية:

مبحث الأسماء والصفات، وقبل أن ندخل في صلب المبحث نؤكد للأخ الشطي أن مبحث هذا الباب توقيفي محض؛ بمعنى أنه لا يخضع للاجتهاد ولا للقياس، أو الاستحسان العقلي، أو النفي والإثبات بالذوق والوجدان، بل السبيل إليه الأدلة السمعية الخبرية، وبعبارة أخرى: لا يتجاوز الكتاب والسنة في هذا الباب، وهذه العبارة التي تجدها بين قوسين منقولة عن إمام أهل السنة والجماعة أحمد بن حنبل.

وأدلة الكتاب والسنة يقال لها سمعية ويقال لها خبرية، ويقال لها نقلية، أي الأدلة المسموعة عن الله، وعن رسوله، والتي أخبر الله بها عن نفسه، أو أذن لرسوله فأخبر بها، أو التي نقلت إلينا من كتاب ربنا وسنة نبينا عليه الصلاة والسلام. هذه الأدلة هي السبيل الوحيد في معرفة الأسماء والصفات، والعقل السليم سوف لا يخالف النقل الصحيح، وعلى هذا الأساس نبدأ معك -أيها الأخ المسلم- الحديث في صفات الله الواردة في الكتاب والسنة، التي وصف الله بها نفسه أو وصفه بها رسوله عليه الصلاة والسلام، إذ لا يصف الله أعلم بالله من الله، ولا يصفه من خلقه أعلم بالله من رسوله عليه الصلاة والسلام، وقد وصف الله نفسه بالعلم والحلم والحكمة والعزة والسمع والبصر، فعلى أن نثبت هذه الصفات وغيرها من الصفات الواردة في الكتاب والسنة، إثباتاً لا يصل إلى حد التشبيه والتمثيل، مع تنزيه الرب تعالى عن مشابهة مخلوقاته فيما أثبتنا له من الصفات، تنزيهاً

لا يصل بنا إلى حد التعطيل، ويكون موقفنا إثباتاً بلا تشبيه وتنزيهاً بلا تعطيل، على ضوء قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله تعالى: (ليس كمثله شيء) يعني التنزيه، وقوله: (وهو السميع البصير) يعني إثبات السمع والبصر. على ما يليق بالله تعالى.

ومن الصفات ما ذكرنا من العلم والحلم والحكمة والعزة، وما لم نذكره من الصفات الكثيرة الثابتة في القرآن والحديث، ومما أثبت الله لنفسه في كتابه اليد والوجه والمجيء لفصل القضاء يوم القيامة، والاستواء على عرشه سبحانه، وموقفنا من هذه الصفات هو عين موقفنا من الصفات السالفة الذكر من السمع والبصر. وغيرهما، أي كما أثبتنا سمعاً وبصراً يليقان به لا كسمع المخلوقين وبصرهم، كذلك ثبت له يدًا تليق به لا كأيدي المخلوقين، ووجهًا يليق به، واستواءً يليق به، ومجئًا يليق به.

وإذا خطر لك خاطرٌ وأنت تتلو الآيات الكريمة التي تتحدث عن هذه الصفات، ففي حديث صحيح يقول فيه الصادق الأمين محمدٌ عليه الصلاة والسلام: «ينزل ربنا إلى سماء الدنيا كل ليلة إذا بقي ثلث الليل الآخر...»، أو مررت بغيره من أحاديث الصفات التي قد تكون غريبةً عليك، فأول خطوة تخطوها أن تبحث عن صحة هذه الأحاديث إما بالمراجعة الفاحصة والواعية في المراجع المعتبرة، أو بسؤال أهل العلم والفقهاء في الدين، وإذا تأكدت من ثبوت النصوص لم يبق أمامك إلا أن تقول: آمنت بالله وبما جاء عن الله على مراد الله، وآمنت برسول الله وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله، وكفى، هذه العبارة تُروى عن الإمام الشافعي رحمه الله.

أيها الأخ المسلم:

إياك وإياك أن تخوض في صفات الله تعالى بالتأويل والتحريف، أو بالتشبيه والتجسيم، بل تثبتها على ضوء الآية السابقة: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، لأن الصفات كلها من بابٍ واحد، ولا يجوز التصرف في بعضها بالعقل المحض على خلاف النصوص بإثبات بعضها وتأويل البعض الآخر كما فعلت الأشاعرة؛ حيث أثبتوا

صفات الذات كالقدرة والإرادة والسمع والبصر، أثبتوها على ما يليق بالله سبحانه دون تشبيه أو تجسيم ودون تحريف أو تعطيل، ولكنهم ادّعوا وجوب تأويل صفات الأفعال كالمجيء والنزول، بدعوى أن إثباتها على ظاهرها يؤدي إلى التجسيم، وهو وهمٌ أو جهلٌ يتوارثونه، ويقال لهم: كيف أثبتتم السمع والبصر، على ظاهرهما أم على باطنهما؟ فيكون الجواب الصحيح: على ظاهرهما ولكن الظاهر الذي يليق بالله، لا على الظاهر الذي يليق بال مخلوق، ويقال لهم: الكلام في بعض الصفات كالكلام في البعض الآخر يحذو حذوه، فنحن نثبت لله الصفات السمعية من اليد وغيرها على ظاهرها الظاهر الذي يليق بالله تعالى، لا على أساس أنها جوارح أو أعضاء، لأن إيماننا بالله سبحانه إيمان إثباتٍ وتسليم، وكذلك يجب أن يكون إيماننا بصفات الله تعالى إيمان إثباتٍ للصفات قبل الخوض فيها بالتحريف أو بالتأويل أو بالتشبيه والتجسيم، نسلم لله فيما أثبتته لنفسه، ولا ننازعه في ذلك، ونسلم لرسوله الأمين فيما أثبتته لربه سبحانه، ولا ننازعه ولا نزيد عليه؛ إذ سبق أن قررنا أنه لا يصف الله أعلم بالله من الله، ولا يصفه من خلقه أعلم بالله من رسوله عليه الصلاة والسلام.

أكتفي بهذا المقدار من هديتي التي وعدتك بها.

أيها الأخ المسلم: أكتفي بهذا المقدار من هديتي التي وعدتك بها، لأن خير الكلام ما قل ودل كما يقولون، ثم أحب أن ألفت نظرك إلى بعض الأمور التي قد تستشكلها. منها: قد تستشكل وتساءل عن دليل تقسيم التوحيد إلى ثلاثة أقسام، علماً بأنني قد أدركت من محاضرتك بأنك مطمئنٌ إلى قسمين اثنين، ومستغربٌ القسم الثالث فقط الذي هو توحيد الأسماء والصفات الذي نحن بصددده.

وإجابةً على سؤالكم المقدر أقول مستعيناً بالله وحده: دليل تقسيم التوحيد إلى ثلاثة أقسام هو الاستقراء، وهو دليلٌ مسلمٌ لدى جميع العقلاء وبيانه كالآتي:

تتبعنا نصوص الكتاب والسنة فوجدنا أن هناك نصوصاً تتحدث عن انفراد الله تعالى بالخلق والرزق والعطاء والمنع وغير ذلك، وهو الذي يدبر الأمر من السماء إلى الأرض



وهو خالق كل شيء، مما يدل على توحيد الله بربوبيته وخالقيته ويسمى هذا توحيد الربوبية، ولم يتردد أحد من بني آدم فيه، بل هو مسلّم ومعروف لدى جميع طبقات الناس حتى عند مشرقي قريش. وهناك نصوصٌ تتحدث وتحت على أفراد الله تعالى بالعبادة، كما انفرد بخلق العباد وجميع المخلوقات: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * لَا شَرِيكَ لَهُ﴾ [الأنعام: ١٦٢ - ١٦٣]، ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، إلى غير ذلك من تلك النصوص الكثيرة التي تأمر بعبادة الله وحده لا شريك له، لأن الشريك ظلمٌ عظيم، ويسمى هذا النوع توحيد العبادة، وهو محض المعركة قديماً وحديثاً. وهناك نصوصٌ أخرى وكثيرة تتحدث وتخبّر بأن الله تعالى سميعٌ بصير، عليمٌ حكيم، عزيزٌ حكيم، له يدان مبسوطتان، خلق آدم بيده، وأن لخواص عباده معية خاصة بعلمه ونصره ومع جميع مخلوقاته بعلمه وتدبير أمورهم والاطلاع عليهم، إلى غير ذلك من النصوص التي قد أوردنا بعضها فيما تقدم.

فإثبات هذه الصفات كما جاءت والإيمان بها بأن الله هو المتصف بها وحده، لا يشاركه غيره في حقائقها، وأنها لمجرد الإضافة إليه تختص به، كما تختص صفات المخلوقين بالإضافة إليهم، وأن المشاركة اللفظية بين صفات الخالق وصفات المخلوقين لا يلزم منها المشاركة في حقائق الصفات، وأن أسماء الله تعالى تدل على صفاته تعالى، وليست أسماؤه مجردة جامدة كالأعلام الجامدة التي لا تدل على المعاني في الغالب، إلى غير ذلك من مباحث هذا الباب العظيم، الذي قد يسبب عدم تحقيقه اضطراباً في عقيدة المرء، هذا هو توحيد الأسماء والصفات بإيجازٍ ليس بعده إيجاز.

فعليك أيها الأخ أنت وزملاءك أن تأخذوا هذا الباب وعضوا عليه بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور من التحريف والإلحاد.

وأخيراً أدركتُ من مناقشة الأخ الشطي للمتطرفين من الخوارج والشيعة حرصه الشديد على الدعوة إلى ما يراه صالحاً ونافعاً، كما هو حريصٌ على إنكار ما يراه منكراً يجب

إنكاره، وعلى الرغم من ذلك فقد فاته -ولست أدري سبب ذلك- أن يوجه نصيحته وتوجيهاته إلى أولئك الذين تطرفوا تطرفاً متطرفاً -لو صح التعبير-، والذين لو تركوا وما أرادوا ولم يؤخذ على أيديهم أوقعوا عوام المسلمين وأشباه العوام من المثقفين السذج الذين لم يدرسوا الإسلام كما يجب في حيرة ولبس في مفهوم الإسلام ذاته؛ لأنهم كثيراً ما يتحدثون عن الإسلام ومفهوم الإسلام وهم لا يفقهون، وكثيراً ما يتحدثون عن حقيقة الإسلام والجهاد في الإسلام وهم في حاجة إلى من يشرح لهم ما يريدون شرحه لغيرهم، لأنهم من جملة الأنصاف الذين تحدثنا عنهم سابقاً.

وعلى سبيل المثال أخذوا يتحدثون في الآونة الأخيرة عن الخميني وإسلامه، وكثيراً ما يمجّدون إسلامه، وإسلام الخميني ليس بإسلام في نظرنا، أكرر فأقول: إسلام الخميني ليس بإسلام في نظرنا، ولا يلتقي مع إسلامنا الحق الذي أنزله الله في كتابه وفيما أوحى به إلى رسولنا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لا يلتقي معه إلا في اللفظ فقط، أما في حقيقته وجوهره أما في عقيدته وكثير من أحكامه فهو في وادٍ والإسلام في وادٍ آخر، فلا يلتقيان، يدرك ذلك كل من درس الإسلام وفهمه جيداً ثم اطلع على ما جاء به الخميني من وحي أئمتته وفهمه أيضاً، وتمكين هذا الإسلام الوضعي وتحديده ودعوة الناس إليه يعتبر في نظرنا تضليلاً للناس وإبعاداً لهم عن الإسلام الحق، وتزييناً لهم بالباطل، لأن الحق لا يتعدد كما هو معلوم، ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

وإسلامنا الذي ندعو إليه هو الاستسلام لله تعالى بالطاعة، وعبادته عبادة خالصة بعيدة عن شوائب الشرك، وتجريد المتابعة لرسوله عليه الصلاة والسلام، وهذه المعاني معدومة أو ضعيفة في إسلام الخميني، وإذا كان ذلك كذلك فتمكين هذا الإسلام دعوة إلى الباطل وإبعاداً للخلق عن الدين الحق، ضرورة عدم اجتماع الشيء مع نقيضه، ولو أخذنا نسوق أدلة مادية لا تقبل جدلاً لندلل على بطلان إسلام الخميني لاحتاج الأمر إلى تأليف كتاب مستقل بالموضوع، فلنقتصر على ذكر ما لا بد من ذكره، ونوجز ذلك في الآتي:



أولاً: إن الله تعالى اصطفى لتبليغ دينه إلى الناس نبيه محمداً عليه الصلاة والسلام، وختم به الرسالة، فبلغ عليه الصلاة والسلام رسالة ربه كما أمر، ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧]، وعند ما انتقل الرسول إلى الرفيق الأعلى بعد أن أكمل الله لنا الإسلام وأتم علينا النعمة ترك لأتمه كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام في أيدي رجال أمناء، قد رضي لهم أن يكونوا خلفاءه من بعده على هذه الأمانة العظيمة، فحافظوا على الأمانة كما يجب، وبلغوها لمن بعدهم بكل إخلاص وأمانة، وفي مقدمتهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، وسماهم الرسول الخلفاء الراشدين المهديين، وتعتبر أفعالهم وأقوالهم سنة متبعة عند أهل السنة، وهل تعلمون موقف الخميني من هؤلاء الراشدين؟

يعتبر هؤلاء الخلفاء الراشدون في إسلام الخميني خونة وكفاراً، إذا استثنينا علياً وأولاده عند بعض أتباعه، ويقلب أهل السنة أبا بكر وعمر بالشيخين إكراماً لهما وتقديراً، وأما عند الروافض من قوم الخميني فهما صنما قريش. وهل يعلم هؤلاء الروافض ومن يشايعهم ماذا يقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه في أخيه أبي بكر الصديق؟ رضيك رسول الله لديننا وكيف لا نرضاك لدينانا؟ يعني إذا كان الرسول قد قدمك لتصلي بالناس إماماً في حياته والصلاة عمود الدين، فكيف لا نرضى أن تتولى شؤون الخلافة فينا؟ هكذا يقول علي في أبي بكر رضي الله عنه، هذا موقف علي بن أبي طالب من أبي بكر الصديق بالاختصار.

أما الخميني وفي إسلامه لا يُقبل أي حديث يأتي من طريق أبي بكر وعمر وغيرهما من الصحابة، اللهم إلا ما كان من طريق علي وأولاده عند بعضهم، أما عند بعض غلاة الروافض من قوم الخميني فلم يقف الأمر عند هذا الحد، بل خطّوا جبريل عليه السلام أمين الله على الوحي، إذا لم تستح فاصنع ما شئت، حيث زعموا فيما زعموا وما أكثر مزاعمهم أن الوحي كان في الأصل لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه إلا أن جبريل أخطأ فأتى به إلى محمد عليه الصلاة والسلام، فكان الواجب على الإمام علي أن يطالب بهذا

الحق، حيث لم يطالب بحقه فضاع الحق بسبب إهماله فهو كافرٌ في زعمهم، وبقية الصحابة كفارٌ لأنهم لم يؤمنوا بنبوّة علي رضي الله عنه، وهذا الباطل المركب من القول والاعتقاد هو الذي ورطهم في نفي أحاديث الرسول كلها بدعوى أنها كلها رواية قومٍ كفار.

وبعد: فهل بعد هذا الكفر من كفر؟ وهل لأحدٍ أن يقول بعد هذا أن أصولنا وأصول الروافض واحدة؟ وإن فعل ذلك فإنها هي مغالطةٌ ومكابرة، ومن أراد مزيد البحث في هذه النقطة فعليه مراجعة مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة للسيوطي، والكتاب من مطبوعات الجامعة الإسلامية للتوزيع.

ثانياً: إن موقف الخميني وأتباعه من الصديقة بنت الصديق أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وعن أبيها معروفٌ لدى طلاب العلم في قصة الإفك، وهم لا يؤمنون ببراءتها، وقد زعموا فيما زعموا أنها الشجرة الملعونة في القرآن، وموقفهم ذلك من الصديقة المبرأة يعتبر تكذيباً للآيات القرآنية التي نزلت من فوق سبع سماوات ببراءتها وبالثناء عليها، رغم أنف الخميني وأنوف أتباعه، وتكذيب كلام الله كفر لا يختلف فيه اثنان.

ثالثاً: يعتقد الخمينيون أن أئمتهم أفضل من الأنبياء والمرسلين، حتى من أفضلهم وخاتمهم عليه الصلاة والسلام، ومن الملائكة الكرام الذي لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، هذا ما صرح به الخميني نفسه في كتابه الحكومة الإسلامية، راجع الكتاب المذكور لتجد النص التالي: أن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاماً لا يبلغه ملكٌ مقربٌ ولا نبيٌّ مرسل... إلى أن قال: وورد عنهم رضي الله عنهم أن لنا مع الله حالاتٍ لا يسعها ملكٌ مقربٌ ولا نبيٌّ مرسل، الحكومة الإسلامية ص ٥٢.

رابعاً: ولاء أهل البيت لا يتم في إسلام الخميني إلا بعداء بقية الصحابة وفي مقدمتهم أبو بكرٍ وعمر رضي الله عنهما، أما صدور أهل السنة فقد وسعت لمحبة جميع الصحابة من أهل البيت وغيرهم، ولله الحمد والمنة.

فإن تمجيد إسلام الخميني والحالة ما ذكر يتنافى وواجب لنصح لعامة المسلمين، وتسمية ثورته الفوضوية ثورةً إسلاميةً نوعٌ آخر من تضليل العوام وأشباه العوام، لأن

ذلك يوهم أن سبب الوصول إلى الولاية في الإسلام يكون بطريقة ثورة مسلحة ومدمرة التي تأكل الأخضر واليابس، وتقضي على الأبرياء قبل المذنبين، ولا ترى إلا الوصول إلى الكرسي بأي وسيلة، أما سبيل الوصول إلى الولاية في إسلامنا الحق إنما يكون بالشورى والتفاوض ثم الاختيار، فإذا تم اختيار الوالي الصالح وتولى أمور المسلمين وجبت طاعته ما لم يأمر بمعصية، ولا يجوز الخروج عليه ما لم يظهر كفرًا بواحد عليه دليل من الكتاب والسنة، هذا هو نظام الإسلام في أمر الولاية بالاختصار.

ثم إن الإسلام ينهى عن الفساد في الأرض، وعن تقتيل النساء والأطفال والشيخوخة العاجزين حتى في الحروب التي تقع بين المسلمين والكفار، ما لم يحارب هؤلاء كغيرهم، فإذا فتح المسلمون بلدًا ما عنوةً وخضع أهل البلد لأحكام الإسلام تكون لهم ذمة، يحرم الإسلام دماء أهل الذمة وأموالهم، ولا يحقد الإسلام على ما قد يحصل من الأعداء في حالة الحرب، بل يعفو ويصفح، كلكم تعلمون موقف رسول الإسلام من أهل مكة يوم الفتح. أما إسلام الخميني فيخالف هذه التعليمات الرحيمة كلها، فيخرب ويدمر، ويقتل النساء والأطفال والشيخوخة وهم مسلمون في الجملة إذا خولف شيء من تعليمات الثورة المزعومة ونظامها.

وهؤلاء المتطرفون إذا قيل لهم: لماذا هذا التضليل؟ ولماذا هذا التمجيد العاطفي لإسلام الخميني؟ ولماذا هذا التخبط دون تريث؟ قالوا: نحن نريد خلق مجتمع إسلامي عام لا يتخلف عنه أي فرد ينتمي إلى الإسلام، ولو سنياً أو رافضياً، فمثلهم كمثل الذي دخل سوق مليئاً بالناس رجالاً ونساءً ليدعوهم إلى الصلاة، فجعل يناديهم قائلاً: أيها الناس، إننا أنشأنا لكم مسجدًا في غاية السعة فهلّموا جميعاً لأداء الصلاة فيه، ولا يتأخرن أحدٌ، وليأت كل واحدٍ على ما هو عليه، المتوضىء بوضوءه والمحدث بحديثه والجنب بجنبته، بل حتى الحائض والنفساء لأننا لا نرد أحدًا، إذ قصدنا خلق مجتمع إسلامي عام شامل، وكلنا إخوان، ولا داعي للتشدد؛ لأن التشدد يفرق بين صفوف المسلمين، وبينما هو يرفع عقيدته بهذا الهذيان إذ جاء بداعية ناصح من طرف السوق ممن رزق الفقه في الدين،

وهو يقول للناس: أيها الإخوة المسلمون حان وقت الصلاة، فقوموا فتوضؤوا ثم صلوا صلاتكم حيث يُنادى لها، فأخذ يعلمهم الطهارة وأنها شرطٌ لصحة الصلاة، وصاحب المجتمع المزعوم يستمع إليه بدهشة، وهو يفكر ليستحضر الأسلوب الذي يستعمله ضد هذا الداعية، إنه فكر وقدر، ثم صرخ صرخةً شيطانيةً قائلاً: أيها الإخوة المسلمون، لا تسمعوا لهذا الكلام والغوا فيه لعلكم تغلبون على هذا المتشدد وتسكتونه، إلى آخر هذه الصيحات اليائسة.

أيها الحضور الكرام: أنشدكم الله، أي صاحبي السوق على الحق؟ أما أحدهما فقد دعا الناس إلى أداء الصلاة بوضوءٍ وطهارةٍ كاملة، وبَيَّن للناس أن الطهارة شرطٌ لصحة الصلاة وقد نصح، وأما الآخر فقد أوهم الناس أن المهم والمطلوب اجتماع الناس في صعيدٍ واحد تحت اسم المسلمين، ويؤدون الصلاة على ما هم عليه قائلاً: لأننا نُهينا عن التفرق والدين يسر، ولم يجعل الله علينا في الدين من حرج، ويسروا ولا تعسروا، وبشروا ولا تنفروا.... إلى آخر هذه العبارات الجديدة، هكذا أترك الحكم على صاحبي السوق للحضور وهم الحكم العدل إن شاء الله، لأنهم من طلبة العلم في الجملة، ولأن الحق أبلج والباطل لجلج، فهما لا يتشابهان، وبالله التوفيق.

سبحان الله! كم يحزن أو يؤسف أن يتبع المرء هواه، أو هوى جماعةٍ معينة يريد إرضاءها فيسوق ما يشاء أن يسوق من الآيات والأحاديث، محرفاً للنصوص ومحملاً لها ما لا تتحمل من المعاني وهو نوعٌ من السخرية بالنصوص، وهو بالتالي دليلٌ واضح على ضعف إيمان صاحب هذا التصرف، لأنه لو كان يؤمن بالله حق الإيمان ويقدره تعالى حق قدره ويحب رسوله عليه الصلاة والسلام محبةً صادقةً لما تجرأ على مثل هذا النوع من الاستدلال والتحريض والتضليل، والله نسأل وباتباع نبيه نتودد أن يعصمنا من الانحراف والإلحاد، ويمسكنا هدي نبيه حتى نلقاه، إنه سميعٌ قريبٌ مجيب.

في نهاية هذه المناقشة التي قد تبدو حادةً أحياناً بالنسبة لبعض الناس أرى لزماً عليّ أن أوجه كلمةً موجزة، أرجو أن أكون فيها ناصحاً وصادقاً، إن شاء الله.



أوجه هذه الكلمة إلى إخواننا الدعاة في كل مكان، وتحت أي عنوان، طالما يدعون إلى الله جميعاً ويعملون لإظهار الحق والنصح لعامة المسلمين.

على كل داعية إذا كان ناصحاً لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم أن يسعى فيما يسعى في أسباب توحيد صفوف الدعاة إلى الله، بعيداً عن الأنانية وحب الزعامة والعشق للمناصب، كما يسعى في منع أسباب التحيزات التي تؤدي إلى الاختلافات والنزاعات الداخلية، وتعرقل سير الدعوة إلى الله، وقد تؤدي إلى بلبلة العوام وأشباه العوام، الذين يجهلون موضع الحق، ولا يمكن بحالٍ من الأحوال تحقيق الوحدة المنشودة والتي لا بد منها لنجاح الدعوة إلى الله إلا بأمرين اثنين؛ أحدهما: وحدة المصدر في معرفة العقيدة الإسلامية، واعتماد ذلك المصدر وحده في بحث أي معنى من معاني العقيدة الإسلامية، وعدم إغفاله، وبذلك تسلم عقيدة المسلم، من الزيف والإلحاد والضلال، وهذا المصدر هو الوحي وحده، ولا شيء ينافسه. وأما العقل فلا يكون أساساً ولا يُعطّل، هكذا بالاختصار.

نقول هذا القول استناداً إلى قوله عليه الصلاة والسلام: **«تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً، كتاب الله وسنتي»**، وقوله عليه الصلاة والسلام: **«عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، وإياكم ومحدثات الأمور.. الحديث»**. فالخروج على هذا المصدر في معرفة العقيدة وأحكام الشريعة والتماس الحق والهدى والفلاح في غيره ضلالٌ بيّن، لأن من سنة الله تعالى التي خلت في عبادته أن من التمس الهدى في غير كتابه فإن الله يضلّه ولا يهديه سبيلاً، وقد ورد في هذا المعنى أثرٌ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو يتحدث عن القرآن إذ يقول: "من التمس الهدى في غيره أضله الله".

الأمر الثاني: توحيد منهج العمل في سبيل الدعوة إلى الإسلام، ولا يوجد منهجٌ أصح، بل لا يوجد منهجٌ ثالث غير منهج سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين، ومن اقتفى أثرهم وعمل عملهم، لأن واضح هذا المنهج هو رسول الله محمدٌ عليه الصلاة والسلام، والرغبة عن منهجه تنافي والإيمان به قطعاً، والذين نقلوه إلينا هم أولئك السادة

الذين اختارهم الله لصحبة نبيه، واختارهم للخلافة عنه، أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضوان الله عليهم، فهل يوجد مسلمٌ يعتقد عدم صلاحية هذا المنهج؟ وطبعاً الجواب لا. من هنا نعلم أن بعض التصريحات التي يدلي بها بعض المبهورين بالغرب أو بالشرق وقوانينهم بأن الإسلام ليس فيه ما يحل المشاكل المعاصرة، لا يُفسر- هذا التصريح إلا بالكفر بالإسلام وبرسول الإسلام عليه الصلاة والسلام، لضرورة أنه لا يكون اليوم ديناً وهدىً وصلاحاً وخيراً وبراً إلا ما كان كذلك في عصر الوحي.

وقد صدق إمام دار الهجرة مالك بن أنس رحمه الله حيث يقول: "لا يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها"، لأن الله تعالى قد أكمل الدين، وأتم النعمة على المسلمين قبل أن يقبض نبيه محمداً عليه الصلاة والسلام، إذ يقول: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

أيها الإخوة:

خشية الإطالة أكتفي بهذا المقدار من حديثي معكم، وأسأل الله تعالى أن ينفعنا بما سمعنا، وألا يجعل ما سمعناه حجةً علينا، إنه سميعٌ قريبٌ مجيب، وصلى الله وسلم وبارك على خير خلقه محمد وآله وصحبه.

تعليق: بسم الله الرحمن الرحيم، إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ومن نزغات الشياطين، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا وإمامنا محمداً عبد الله ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه، أما بعد:

فإني أشكر لفضيلة الشيخ محمد بن أمان الجامي عميد كلية الحديث، ما أفاض به من نصائح وإرشادات، ولقد كنتُ أود أني حضرت من أول المحاضرة حتى أحيط بأطرافها، ولكنه بدا لي أنه يتكلم في تعظيم شأن العقيدة.

والحقيقة التي يجب أن تُؤكَّد وأظنها معلومةٌ لدى الجميع أن أي أمرٍ من الأمور يجب أن تسبقه العقيدة حتى يكون مقبولاً، وصحيحاً، هذه مسلّمة عند أهل السنة والجماعة، وإنما

الخلاف يقع في بعض فروع العقيدة، والفروع أصول، لكن التقسيمات في مسائل العقيدة، مثلاً لا أتكلم في أمور العبادات أن منها بدع ونحو ذلك، فهذا أمرٌ يطول، وأنا قلت: أهل السنة والجماعة حتى نسلم من أمور تدخلنا في بحثٍ يطول ذكره، وأنا أتكلم بين طلاب علم، لكن أشير إلى ما يتصل باب الأسماء والصفات الذي ضل فيه خلقٌ كثير، وهذا الخلق الكثير منذ أمد بعيد، ووُجد نزعات في هذا الباب من أشاعرة ومعتزلة، وغيرهم، ولكلٍ بحته، الجميع لهم آراؤهم في هذا الباب التي اقتنعوا بها.

لكنني أعجب، وأنا طالب، وما زلتُ أعجب أن يحصل الخلاف في باب الأسماء والصفات بين أهل التوحيد، وخاصةً الذين يثبتون سبع صفات أو واحد وعشرين صفة أو أربعة عشر. صفة، وبين أهل السنة والجماعة، الذي جعلهم يسلكون ذلك المسلك خوفهم من الوقوع في التشبيه، والخوف من التشبيه حاصلٌ لهم فيما أثبتوه من صفات؛ فمثلاً سبع صفات الخوف يحصل فيها، لماذا تثبتون سبعاً؟ ولا تثبتون الباقي؟ قالوا: هذه والله من ضروريات الحياة، والأخرى؟ ليس هناك غريب لأن المصدر الذي أخذنا منه هذه السبع صفات هو المصدر الذي أخذنا منه بقية الصفات، فلا مجال للتفريق، وقالوا: نحن نثبت الصفات السبع على نحوٍ معين، نحن نثبتها على النحو المعين أيضاً؛ وهو أنه لا أحد يشبه الله في خلقه ولا من خلقه، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أنه ما وُجد مشبه إلا وهو معطل، لأنه لم يسلك السبيل إلى نفي التشبيه الذي زعم إلا بعد أن عطل هذه الصفة، فالقضية تحتاج فقط إلى تأمل من قبل طلاب العلم، الذين نسأل الله أن يغفر لهم وأن يرحمهم وأن يتجاوز عنهم.

ونحن نعتقد أن الدافع لهؤلاء هو تعظيم الله عز وجل، لكن من طريقٍ نعتقد أنه خطأ، ونحن لا نناقش الأموات، ولكن نحن نأسى على الأحياء، وأنه يجب علينا أن نكون دائماً في غفلة صرنا إليها بحسن الثقة في الماضين، نعم حسن الثقة في الماضين يجب أن تكون لكن في حدود النصوص، وخاصةً إذا وُجد طرفان؛ طرفٌ مع الماضين وطرفٌ آخر مع ماضين آخرين، فيجب أن نعاود البحث ونحن نعتقد ما نعتقد، نفكر في قضية قومنا الآخرين هل

هم على حقٍّ أو على باطل، فنجد أننا مع الحق، ليس هناك مسالك من هذه النصوص التي وردت صحيحةً صريحةً غير سنة الرسول عليه الصلاة والسلام.

فأنت يا طالب العلم مدعوٌّ إلى أمرين: مدعوٌّ لتعظيم دين رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإيمانه بالله، مدعوٌّ إلى أن تراجع معتقدك في ضوء هذه النصوص.

الأمر الآخر: هل إخواننا الآخرون الذين يتفوهون بأنهم على نمطٍ يخالف الحق الذي هو عليه، هل جاؤوا بشيءٍ من عند أنفسهم؟ لم يكن هذا واقعاً ولا يمكن أن يكون واقعاً، الجميع يعظمون الله ويعظمون رسوله عليه الصلاة والسلام، فأهل التوحيد وأهل الإيمان يجب أن يضعوا أهواءهم ورغباتهم وميوهم بعيداً عن مجال النقاش وعن مجال البحث، وأن يتجردوا لله، كما قال الله عز وجل: ﴿قُلْ إِنَّا أَعْظَمُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مِثْلَ خِثْلٍ خَفًّى ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا﴾ [سبأ: ٤٦]، القوم ليس عندهم شيء، عندهم ردود، هل قلنا إن الله استوى من عند أنفسنا؟ ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] وردت في القرآن، فلماذا تقولون استولى؟ هل القرآن أعجمي؟ القرآن عربي، وكلمة استولى لها موضوع آخر غير استوى، وما يستدلون به يزيد الطين بلة.

أما الله موصوف بعجز -تعالى الله علواً كبيراً- ثم استولى بمغالبة، فالباطل يلزم منه باطلٌ آخر، ونحن أيضاً لا نلوم إخواننا الذين هم على هذه الشاكلة، ولكن نلومهم إذا لم يتناقشوا نقاشاً علمياً متجرداً، الجميع مدعوون للحق، وما يقال في الاستواء يقال في غيره، ما يقال في الاستواء وفي اليد لله عز وجل وفي المجيء، وفي الغضب والرضا هو ما يقال في الحياة وفي السمع وفي البصر. وفي غيرها، من عنده فرق عليه بالدليل، العقل لا يرفض أن يكون موازياً للنقل، العقل إنما يفهم به الحق، لا أنه يحكم على الحق ويلغي النص، وإلا جئنا بمصدرٍ آخر للتشريع، وهذا لم يقل به أحد من أهل السنة والجماعة، ولا من الموحدين.

فهذه الكلمة أردتُ أن أعلق بها على ما نعتقده حق، ونحن نسير عليه في أمورنا كلها، والحمد لله، وهذه الجامعة قامت على هذا الأساس، على أساس المحافظة على العقيدة



السلفية الواضحة الناصعة التي قامت عليها هذه البلاد، والتي قام عليها أمر الأمة الإسلامية من عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى أن تقوم الساعة.

أنا أعلق على هذه النقطة وأرجو أن تكون مقدمة، لأذكركم لتذكروا الآخرين، الترابط بين العقيدة والسلوك أمرٌ مهم جداً، نحن نريد أن نتكلم في العقيدة وننمق العبارات أحياناً لكن نفشل عند التطبيق، في التعامل فيما بيننا، في تقويم الناس نحن نؤمن بالله عز وجل، بمراقبته، ألا يدفعنا هذا الإيمان إلى أن نخاف الله عز وجل في تعاملنا؟